الإدارة العامة المقارنة

المحاضرة الرابعة

العوامل والاعتبارت التي ساعدت على الاهتمام بالدراسات الإدارية المقارنة

تطورت الدراسات المقارنة ونمت حتى أصبحت أحد الميادين الرئيسة والمهمة لدراسة الإدارة العامة، ولقد تأكدت أهميتها بصورة جدية وفعالة ابتداء من منتصف الخمسينيات لدرجة دعت إلى إعادة طبع مؤلفات العلماء في أصول الإدارة العامة لتتضمن فصولا خاصة عن الإدارة المقارنة، وأصبحت كليات العلوم الإدارية ومعاهد الإدارة تضمن مناهجها برامج مستقلة خاصة بالإدارة العامة المقارنة، ولقد ساعد على نمو الدراسات الإدارية المقارنة ، والاهتمام بها عدد من العوامل والاعتبارات، نذكر منها :

١ـ تطور العلوم الطبيعية

أدى تطور العلوم الطبيعية بشكل مضطرد في المجالات المختلفة وما تبع ذلك من اختراعات واكتشافات إلى قيام حركة اتصال ضخمة، أسهمت في إحداث ثورة فنيـة في وسائل النقل حتى انتهت في السبعينيات إلى وصول الإنسان إلى القمر في محاولة ل لتعرف على مضمون أسراره. كما أصبحت الطاقة النووية والمعرفة العلمية تحت تصرف الإنسان، وأصبح الأمر المهم المؤثر في حياة الناس ومستـقبلهم هو مستوى إدارة هذه الموارد الضخمة التي أصبحت في وكما أن الإدارة ترقى إلى هذه الدرجة من الأهمية بالنسبة ل لدولة والمواطن على السواء، فهي مهمة كذلك بالنسبة ل لأعداد الضخمة من العاملين فيها أو المتأثرين بها، ومن الواضح أن الفرصة المتاحة ل لعمل بالإدارة في ازدياد مستمر حوزتهم. عددا وحجما م ما يجعل مجتمعنا المعاصر مجتمع إدارة. ومن هنا كانت الحاجة إلى إدارات كفؤة تؤدي دورا حيويا وفاعلا في . المجالات كافة، وترتب على ذلك ربط الإدارة العامة بالتقدم الرائع في العلوم الطبيعية، وعلى الأخص محاولـة نقل رسائل علم الطبيعة إلى الدراسات الإدارية ما استلزم البحث في حلول مقارنة للمشكلات الإدارية.

٢ـ الفكر الإداري السلوكي

كان للفكر الإداري السلوكي الذي تزعمه هربرت سيمونHerbert Simonأثره على الجهود التي استهدفت الدراسة المقارنة للإدارة العامة، فلقد أحدثت الحركة السلوكية تطورات بعيدة المدى في هذا الصدد، ففي كتابه السلوك الإداري Administrative Behaviorالذي ظهر

عام ١٩٤٧م،حاول سيمون تطوير مفاهيم الإدارة العامة وفكرها بما استحدثه من محاولة اتخاذ عملية صنع القرارات كأساس ل لإدارة العامة ول لتنظيم الإداري على وجه التحديد. وإلى جانب ذلك استحدث سيمون إضافات جديدة إلى فكر الإدارة من خلال أفكار الواقعية المنطقية Logical Positivism وكما هو معلوم، فهي مدرسة فكرية مثالية تؤمن بالمنهجية العلمية التجريبية، وتنادي بتطبيقها في البحوث العلمية كافة، وهي تعتمد على التجربة والملاحظة، وتنادي بفصل الحقائق عن القيم fact value dichotomyفكل مالم يثبت عن طريق التجربة فهو باطل وفق فلسفة هذه المدرسة العامة وتقيم المدرسة السلوكية فواصل تفرقة بين ما هو كائن، وبين ما يجب أن يكون، وبين العلم العملي والعلم النظري. وهكذا اتخذ سيمون من هذه الأفكار مفاهيم لتدعيم نظريات الإدارة العامة، مؤكدا أن حقائق الحياة في الجماعة تقدم نفسها للدراسة العلمية بالأسلوب نفسه التي تقدم مواد الفيزياء أو علم الأحياء نفسها به، وذلك في إطار من الحرص على عدم الخلط بين ما هو كائن، وبين ما يجب أن يكون.

وقد أسهمت المدرسة السلوكية في مجال الدراسات المقارنة ل لإدارة العامة بما قدمته من أفكار ونظريات، فلقد أوجبت ضرورة البحث في السلوك الإنساني من خلال مقارنات تحليلية، كما أكدت أن السلوك الإنساني يجب دراسته دراسة تجريبية من الخارج، كما يدرس العالم أية ظواهر أخرى، وهذا كله يسعى إلى تأكيد الطبيعة العلمية ل لإدارة العامة بجانب ضرورة إجراء الدراسات بصيغة مقارنة في مجال المشكلات السلوكية للعنصر الإنساني في الإدارة العامة .

٣- الحرب العالمية الثانية

تأتي بعد ذلك الحرب العالمية الثانية لتسهم في نمو الدراسات المقارنة ل لإدارة العامة من خلال عاملين :

الأول : تزايد سلطات الإدارة العامة أثناء الحرب وفقا لطبيعة الظروف الاستثنائية التي تمر بها الدول في ظروف الحرب لمواجهة المشكلات العديدة التي يقع على عاتق الإدارة العامة عبء النهوض بها، ما أدى إلى التوسع الهائل في دور الإدارة العامة وامتداد أنشطتها لتشمل مجالات مختلفة لم تكن لتمتد إليها زمن السلم، وذلك عن طريق السلطات الاستثنائية التي أعطيت لها بموجب سلطات الحرب؛ بل وامتداد هذه السلطات إلى زمن ما بعد الحرب لتشمل علاج ما خلفته الحرب من دمار . . وضرورة توفير العمل . . ومواجهة البطالة. . إلى غير ذلك من آثار الحرب.

الثاني : إن المشكلات التي تواجه الإدارة العامة أثناء الحرب وما بعدها في مختلف النظم الإدارية تحمل جانبا من التشابه وبعض المظاهر المتماثلة. ويؤدي ذلك بندوره إلى ضرورة

الالتجاء إلى نوع من الدراسات المقارنة لحل مثل هذه المشكلات، عن طريق الخبرات التي اكتسبتها الإدارات العامة في مثل هذه الظروف.

٤ـ ميلاد الدول النامية

ولاشك أن ميلاد ما يقرب من ثلثي دول العالم ابتداء من الخمسينيات يعد من الأسباب الجوهرية التي وجهت أنظار علماء الإدارة العامة والباحثين فيها إلى أهمية الدراسة المقارنة للإدارة العامة على الأقل في إطار هذه الدول. وكان للاهتمام المتزايد لدى الباحثين في الإدارة العامة بالنظم الإدارية في. الدول حديثة المولد دور مهم في تأصيل دورها، وبحث مشكلاتها الإدارية وغير الإدارية في محاولة ل لتغلب على معوقات التنمية الشاملة في تلك الدول، ومن ثم فقد ظهرت دراسات متميزة ومتخصصة للإدارة العامة في تلك الدول مستهدفة عقد مقارنات بينها وإقامة دراسات مقارنة لمشكلاتها. وعلى سبيل المثال: فقد ظهر العديد من الدراسات المقارنة التي تركزت أساسا حول مشكلة البيروقراطية. هذه ومن جهة أخرى، فقد كان لطلب الدول النامية اِلخبرات الإدارية من الدول المتقدمة أثر في تزايد أهتمام الباحثين وخبراء الإدارة في العالم بالدراسة المقارنة لمشكلات الإدارة العامة، ومحاولة تأصيل هذه المشكلات الإدارية بصورة مقارنة. وبالإضافة إلى ما تقدم؛ فإن دور الجامعات عموما والمعاهد المتخصصة في الإدارة قد زاد من الاهتمام بالدراسات المقارنةً للمشكلات الإدارية في الدول النامية بوصف الإدارة العامة فيها هي إدارة تنمية بالدرجة الأولي، وأدي ذلك بدوره لظهور مفاهيم جديدة تتعلق أساسا بهذا النوع من الإدارة مثلى مفاهيم التنمية الإدارية، وإدارة التنمية، وتنمية البيئة . . . وغيرها.

٥ـ التعليم الجامعي

تعد الجامعات مراكز للعلم والتطور وتنمية المعارف والعلوم والمهارات، فهي منابع للابتكار والإبداع، بما تضمه من مفكرين وعلماء، وبما تديره من مختبرات ومكتبات ومراكز بحوث، وبما تمارسه من فعاليات وأنشطة بحثية وتعليمية وتربوية، وهي بذلك تأخذ مكانة العقل في جسد المجتمع. وإذا كانت إرادة و ده . المجتمع تتمثل في سلطاته السياسية ومراكز صنع القرار فيه، فإن سلامة القرارات وصوابها يعتمدان على رجال العلم والفكر العاملين فى الجامعات. ومن ها المنطلق يكون البحث عن دور الجامعة وأهميتها في المجتمع ضرورة لازمة التط والتقدم، ومما لاشك فيه أن دور الجامعة يبدأ أولى خطواته في رسم العلاقة بينها وبين البيئة المحيطة بها لتضطلع الجامعة بدورها الإيجابي في معالجة المشاكل البيئية، والبحث عن حلول لها، وتأصيل أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينها من خلال عقد الندوات العلمية، والقيام بالمشروعات التعليمية والتجريبية، وتنظيم حلقات البحث، وعقد المؤتمرات، وتأمين الموارد المتاحة والتسهيلات اللازمة (للبحوث والدراسات التطبيقية والميدانية. ولقد قامت جامعة إنديانا Indiana( )University- وهي من أكثر الجامعات اهتماما بالدراسات الإدارية المقارنة،

حيث كانت مقرا لجماعة الإدارة العامة المقارنة – بنشر أكثر من مئة كتاب في مجال الدراسات المقارنة. كما كانت هذه الجامعة أيضا تستجيب لحاجة الولايات المتحدة الأمريكية في دراسة وإدارة وتنفيذ مشاريع العون الأجنبي ومشاريع الطعام للسلام وبرنامج التنمية العالمي ، ومن ثم غلبت ثقافة الجامعة على نوعية الدراسات المقارنة وطبيعتها. وإن كانت الفجوة التعليمية بين الدول الغنية والدول النامية قد ازدادت اتساعا نتيجة للنمو السكاني السريع، وتدهور الموارد في دول العالم الثالث إن تكلفة تعليم الطالب الجامعي في العالم الثالث تقل عشر مرات عنها في الدول الغنية المتقدمة، إلا أنه يتكلف أكثر بالقياس للنائج القومي العام. كما أنه أحيانا كثيرة بالانضمام إلى صفوف العاطلين. ومع تزايد الصعوبة التي تواجهها دول العالم الثالث في تحمل أعباء التعليم الجامعي، فإن كثيرا من هذه الدول تنقل العبء لمعاهد خاصة وجامعات أهلية، حيث ارتفعت نسبة الطلاب الدارسين فيها. م ما يدعو إلى ضرورة استمرار المساندة الحكومية ل لتعليم الجامعي سواء كان عاما أو خاصا باعتباره استثمارا اجتماعيا أساسيا يلعب دورا رئيسا ليس فقط في إعداد إداري ي التنمية وفي ريادة المجتمع وتخطيط مستقبله وتطوير فدراته على البقاء، ولكن أيضا في توجيه البحث العلمي في مسار يخدم أهداف ينتهي التنمية ويمكن من التقدم العلمي والوصول إلى التطور التقني. لذلك فقد أصبح من الضروري القيام ببرامج دراسية وعقد ندوات علمية وتنظيم مؤتمرات تعليمية وثقافية لإعادة النظر في سياسات وبرامج التعليم العالي وذلك في ضوء هذه الفجوة التي تزداد اتساعا بين الدول المتقدمة والدول النامية في إطـار الطلب على هذا النوع من التعليم، مما يسهم في توجيه النظر نحو الدراسات المقارنة ل لإدارة العامة، وتأكيد الدور الذي تقوم به كثير من المؤسسات التعليمية والتدريبية والتنظيمية في مجال الإدارة العامة لوضع البرامج المدروسة وإجراء البحوث الميدانية وتوسيع مجال الاستشارات بحيث تحد من اللجوء للشركات الاستشارية الأجنبية، وحث الجهات الحكومية في الدول النامية: للاستعانة بمراكز البحوث الجامعية ما أمكن. إن دور الجامعات في الدول النامية يكاد يكون محدودا، فهي ت تقوقع على نفسها ولا تمارس الدور النشط والفعال الذي تمارسه الجامعات في الدول المتقدمة من الخروج بعض البرامج إلى خارج أسوارها ومد خدماتها إلى المجتمع مياشرة. إن الجامعات في الدول النامية عموما ت تصرف بطء في أداء التزاماتها في حقل التنمية، والتنمية الإدارية خاصة، ورغم أن الجامعات في الدول النامية قد از دادت عددا وتضخمت أعدادا، فلم تنجح البرامج التعليمية في توفير الكوادر الإدارية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن عملية التمية لم يواكبها تغيير و تطوير في هياكل التعليم، كما أن هناك قصورا في مؤس سات التعليم، وضعفا في أنظمة التعليم المنقولة من دول متقدمة، وأنه لاتوجد أهداف محدودة ل لتعليم، ما نتج عنه انعدام في الربط بين مخرجات التعليم وبين متطلبات التنمية. إن الجامعات في الدول النامية، عليها التزامات كبيرة، ت تجاوز الدور التقليدي إلى التصدي المباشر لمعضلة التنمية وذلك بتكوين رصيد كفء من إداريي التنمية، وإجراء البحوث والدراسات التي تتصدى للمشكلات الإدارية وتقصى الحلول لها. إن طبيعة

التغيير الاقتصادي والاجتماعي الذي تفرضه ظروف التنمية يقتضي من الجامعات في الدول النامية أن تلعب دورا رائدا في إحداث التغيير وفي مد الدارسين بالعلم والوعي والإدراك والمهارة والقدرة حتي يستطيعوا المشاركة في إحداث التغيير وحمل أمانته، وليست هذه بالمهمة اليسيرة، ولن تستطيع الجامعات في الدول النامية أن تكون كذلك مالم تكن أهدافها محددة وإدارتها قادرة على إحداث التغيير خارج أسوارها، ومالم يتوافر المناخ العلمي الذي يساعد على العطاء المنتج والإبداع، ومالم يتوافر ل لأساتذة في الجامعات الحد الأدني من الاستقرار والأمان، ومالم يكون هؤلاء أنفسهم وسيلة من وسائل إحداث التغيير ونقل محصلته إلى أذهان الدارسين.

٦- التقدم العلمي والتطور التقني

شهدت فترة نهاية الحرب العالمية الثانية ظهور التقنية التشغيلية أو تقنية المعلومات تبعها تقدم سريع في مجال الرياضيات وهندسة المعلومات ، لقد تكاملت التقنية الإدارية مع ثورة في مستويات التعليم في معظم المجتمعات المعاصرة، مما أحدث تغييرات جوهرية في جوانب العملية الإدارية كافة كإعداد الخط ط والاتصالات واتخاذ القرارات. لقد أثبت ت التجارب العملية أهمية الدور الذي تقوم به الحاسبات الإلكترونية في مجال اتخاذ القرارات، وذلك من خلال الاستعانة بها في تطل الأساليب الرياضية الحديثة، ومن خلال قدرتها على توفير البيانات والمعلومات الملائمة وتحليلها لاتخاذ القرارات من المتوقع أن تصبح الحاسبات الإلكترونية قادرة على التفكير والإسهام في إيجاد حلول ل لكثير من المشكلات التي سوف تطرح عليها، إذ يطمح الباحثون أن يتوصلوا في القريب العاجل إلى اختراع ويتوقع أن يزيد ذكاؤها أضعاف ذكاء العقل الآلة المتفوقة الذكاء هذه النتائج المتوقعة ل لثورة البشري، وإذا تحق ق ذلك: فإن تغييرات جذرية - بسب ب الإلكترونية وثورة المعلومات المتعاظمة - في معطيات حياة الإنسان الاجتماعية والثقافية والاق تضادية والحضارية سوف تحدث بدون شك ، بما لها وسلبيات لا يعلمها إلا الله. من إيجابيات والأهم من ذلك كله والذي يجب التفكير فيه والاهتمام بنتائجه هو مايدل عليه الاستقراء لما سوف يكون عليه العالم خلال السنوات القليلة القادمة، فالتقدم التقني يسير بخطوات أشد سرعة وأعمق تأثيرا م ما كان في الماضي، وسوف يحق إنجازات -لم تكن لتخطر على بال- في المجالات كافة، كما سوف يأتي بأشكال جديدة من التنظيمات التي قد تربك التوازن الذي كان ينبغي تحقيقة بين الإنسان من جهة وبين الآلة من جهة أخرى، فالحاسبات الالكترونية وبحوث العمليات . . قد ظهرت لتفكر عن الإنسان وقد تخطف منه أهم ما يميزه كبشر، وهو دوره في صنع واتخاذ القرارات ... وهكذا يمكن للتقانة الحديثة في الدول المتقدمة أن تقوم بدور هائل ومؤثر في من الدقة والسرعـة. ولقد بدأت بواكير هذا التقدم تظهر فعلا في كثير من الاستخدامات كفاءة الأجهزة والتنظيمات الحكومية والوصول بالخدمات إلى مستوى عالي ومن المتوقع أن الدول المتقدمة سوف يكون في مقدورها بفعل القدرة التقنية الهائلة أن

تتحكم -بهذه القدرة التقنية وبإنجازاتها المستحدثة في مصائر الكثير من الدول النامية -الأقل تقدما منها- وبشكل أكبر م ما ت تحكم به الآن. ومن الواضح أن الإدارة العامة في معظم الدول النامية قد تأثرت بهذه التطورات التقنية المتلاحقة والسريعة التطور، وذلك بهدف الاستفادة من امكاناتها في الارتقاء بمستوى إدارة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. فقد تسابقت معظم الإدارات إلى الحصول على هذه التقنية ومحاولة الاستفادة منها في تطوير العمل الإداري. ونظرا للتأثير الكبير لتقنية المعلومات ودورها المهم في العمل الإداري، فإن مسألة نقل هذه التقنية ومواءمتها، وبالتالي تطويرها واستخدامها، قد وضع الإدارة العامة في الدول النامية في تحد جديد . . . ويتمثل هذا التحدي في تحقيق الاستخدام الأمثل والفعال لهذه التقنية الحديثة والعمل على نقلها وتطويرها بما يتلاءم واحتياجات وطبيعة المجتمعات في الدول النامية. وقد أدى ذلك إلى بروز تحديات ومشكلات أمام الإدارة العامة في الدول النامية نتج عنها إحداث قدر كبير من محاولة تأصيل المشكلات المتمائلة للإدارة العامة في الدول النامية، والتوصل إلى حلول لها، وهذا هو أحد مجالات الدراسات المقارنة للإدارة العامة.

٧- الزيادة الهائلة في حجم الاتصال بين الدول

أدى التقدم العلمي والتقني إلى هذه الزيادة الهائلة والمستمرة في حجم الاتصال بين دول العالم المختلفة، المتقدمة والنامية على السواء، وعلى كافة المستويات في وسائل الاتصال الدولي وأساليبه. لقد أذت الثورة التقنية وثورة المعلومات المتعاظمة إلى إزالة العوائق التي كانت تعترض طرق الاتصال في الماضي، سواء بسب ب التباعد الجغرافي أو بسب ب الموانع الطبيعية أو الفواصل القومية. وهذا الاتصال بمختلف نماذجه وأشكاله الجديدة يطبع البيئة الدولية بصبغة ديناميكية خاصة، تنعكس في سرعة ردود الفعل التي تنتج عن أحدان السياسة الدولية في أي مكان من العالم . ونتيجة لهذا الاتصال حدث نوع من التعقد والتشابك والتداخل بين الصالح القومية ل لدول، وزاد اعتمادها على بعضها في مجال حماية أمنها القومي، أو دعم كيانها الاقتصادي أو الدفاع عن معتقداتها السياسية والايديولوجية، هذا فضلا عن تقديم العون الفني ل لدول النامية، والتعاون بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية في المجالات العلمية والتقنية والثقافية كافة وهذا يوضح كيف أن حجم التعامل الدولي أصبح أضخم بكثير م ما كان عليه الحال في أوائل القرن العشرين. وإذا كانت عصبة الأم قد أخفقت في تحقيق أهدافها تجاه توحيد الجهود من أجل السلم ومنع الحرب، فقد أنشئت هيئة الأم م المتحدة في عام ١٩٤٥م الإقرار الأمن، ودعم السلام العالمي، وإيجاد نوع من العلاقات الدولية بين دول العالم كافة على أساس من تبادل المنفعة، ولتكون وسيطا بين الدول المتقدمة والدول النامية في تقديم العون الفني عن طريق خبرائها المتخصصين والعاملين في الوكالات والأجهزة التابعة لها والعاملة في حقل المعونة الفنية وفي غيرها من الحقول الأخرى. وانطلاقا من هذا لم تعد هناك دولة تستطيع أن تعزل نفسها عن الأحداث والتفاعلات السياسية الدولية التي ت تجاوز حدودها القومية، لأن هذه:

الأحداث قد تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مصالحها القومية أو أمنها القومي أو نظامها الاقتصادي والاجتماعي أو مركزها الاستراتيجي أو سيادتها القومية أو كيانها الإقليمي أو وضعها السياسي ومن جهة أخرى فإن قيام الأم المتحدة وما تفرع عنها من هيئات متعددة ووكالات متخصصة قد أدى إلى وجود أجهزة إدارية ضخمة تنهض بأ عباء وظائفها وتحقيق أهدافها، وتبع ذلك أيضا ضرورة تقنين مبادئ قواعد إدارية تحكم العنصر الإنساني في الأجهزة الإدارية ل لمنظمات الدولية غيرها، ومن ثم كانت الوظيفة الدولية، وظهور ما يسمي بالإدارة العامة الدولية. ولقد دفعت مجمل هذه التطورات بالعديد من المفاهيم والأفكار إلى لإدارة العامة على المستوى القومي، كما دفعت أيضا بجهود علماء الإدارة والممارسين إلى البحث عن دراسات مقارنة لمواجهة المشكلات المنبثقة عن هذا الطور الدولي، ولتحكم علاقات الوظيفة والأجهزة الإدارية عموما بالنظم الإدارية القومية. ولقد شهد عقدا الخمسينيات والستينيات من هذا القرن الكثير من هذه التطورات. وظهرت بعض البحوث والدراسات في هذا الصدد، وقام عد د من الجامعات بدراسة ما يحكم الأجهزة الإدارية من قواعد ومبادئ تحت نظام دراسي، اصطلح على تسميته بالإدارة العامة الدولية.

٨- الأمم المتحدة وبرامج المعونة الفنية

إن قيام الأم المتحدة وما تفرع عنها من مجالس وهيئات ووكالات متخصصة قد أسهم بدور معين فى توجيه النظر نحو البحث في إمكانية التوصل إلى مبادئ إدارية عالمية ابتغاء الوصول إلى)إدارة عامة دولية أو العمل على تأصيل مبادئ إدارية عامة عالمية وكان لابد من التفكير أولا في البحث في إطار ونظم الإدارات القومية، ثم تأصيل ما يوجد من مشكلات متماثلة للتوصل إلى مبادئ عامة تحكمها، وقد استلزم ذلك بدوره ضرورة عقد دراسات مقارنة للإدارة العامة. وحيث إن رفع مستوى المعيشة اقتصاديا واجتماعيا في الدول النامية يصعب أن يتم في مد د معقولة إذا لم ت تلق هذه الدول المعونة المادية والفنية من دول أكثر تقدما، وحيث إن وضع الأمم المتحدة العالمي ينفي عنها صفة التحيز إلى دولة دون أخرى، فقد كان من ا المتحدة دور الوسيط المناسب أن تؤدي الأمم تقديم العون الفني إلى الدول النامية، أي أن تكون كجسر يعبر عليه العون الفني مباشرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، كما يعبر عليه بطريق غير مباش العون المادي. لقد أنشأت هيئة الأم المتحدة أجهزة إدارية تعمل على أداء مهمة الوسيط المحايد فيما يختص بالمعونة الفنية التي تطلبها الدول النامية كمجلس المعونة الفنية. أما فيما يتعلق بالمسائل المالية والنقدية، فل لأم م المتحدة أجهزة أخرى كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي .. وغيرها، وهي أجهزة منفصلة تختلف عن الأجهزة المختصة بالعون الفني. نَبهم الأمم المتحدة في تقديم المعونة الفنية ل لدول النامية عن طريق الأجهزة التالية :

- مجلس المعونة الفنية Technical Assistance Board

- الصندوق الخاص Special Fund
- صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة اليونيسيف United Nations Children's Fund (UNICEF)
- الوكالات المتخصصة The Specialized Agencies

مجلس المعونة الفنية

هو الجهاز المركزي في الأم م المتحدة الذي يقوم بالإشراف على تنفيد مشروعات العون الفني المقدمة إلى الدول النامية سواء أكانت في صورة خبراء ام زمالات دراسية أم معدات فنية، ومن جهة أخرى أكثر أهمية فهو الجهاز الذي يقوم بتنسيق نشاط الوكالات المتخصصة التابعة للأم المتحدة على نطاق دولي. وتقوم هذه الوكالات منذ مدة طويلة بتنفيذ أهم برامج الأم م المتحدة للعون القني ألا وهو البرنامج الموسع ل لمعونة الفنية الذي ترسم خطوطه وتوضع بنوده ل لتنفيذ مرة كل سنتين، وقد عرف هذا البرنامج باسم برنامج التنمية التابع للأثم المتحدة.

الصندوق الخاص

أنشئ عام ١٩٥٩م، ويهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في البلاد النامية وذلك بتوضيح أين يكون الاستثمار ممكنا؟ وأي العوامل تجعله مثمرا أكثر؟. وهو يقدم بيانات حقيقية يعتمد عليها كل من المستثمر الوطني والأجنبي. يساعد في إنشاء المعاهد المتخصصة ويسهم في إعداد المهارات التي تعد أساما للنمو الاقتصادي، ويتكون رأس ماله من التبرعات الاختيارية المقدمة إليه من أكثر من مئة وخمسين دولة. كما أنه ويقدم الصندوق الخاص مساعداته ل لمشروعات الأكثر أهمية وحيوية التي تؤدي إلى زيادة مجالات الاستثمار، وذلك بشرط أن تسهم الدولة التي ت تلقى منه المساعدة إسهاما فاعلا وكبيرا في تنفيذ هذه المشروعات.

صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)

أنشأت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نهاية عام ١٩٤٦م صندوقا التقديم المساعدة العاجلة ل لأطفال في المناطق التي أصابها الدمار نتيجة الحرب، وكانت مشروعات صندوق رعاية الطفولة تمول عن طريق تبرعات الدول الأعضاء. وقد أثبت الصندوق فعالية كبيرة في توفير المواد الغذائية الضرورية للأطفال المحرومين فيما يزيد على مئة وخمسين دولة ومنطقة. كما نجح في منع انتشار الأمراض المعدية كالسل والسعال الديكي وغيرها. وفي عام ١٩٠٣م تحول صندوق رعاية الطفولة إلى منظمة شبه دائمة شأنها في ذلك شأن المنظمات الأخرى، وقد عرفت بمنظمة الأم المتحدة لرعاية الطفولة وأصبح من مهامها العناية بالأطفال في جميع أدوار حياتهم حتى قبل أن يولدوا، وذلك عن طريق العناية بالأمهات الحوامل والمرضعات وتأمين

الغذاء الكافي والدواء الضروري لهن. ويقدم الصندوق مساعداته أساسا ل لأطفال والشباب في نواجي الصحة والتغذية والتعليم الأولى والتدريب المهني البسيط.

الوكالات المتخصصة

واقع الأمر أن نشاط هذه الوكالات يعد حجر الزاوية في إسهام الأمم في حقل المعونة الفنية. وهذه الوكالات هي :

١. منظمة العمل الدولية - جنيف، سويسرا.
٢. منظمة الأغذية والزراعة - روما، إيطاليا.
٣. منظمة الأم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) - باريس، فرنسا.
٤. منظمة الصحة العالمية – جنيف، سويسرا.
٥. المنظمة الدولية للطيران المدني - مونتريال، كندا.
٦. اتحاد البريد العالي - بيرن، سويسرا.
٧. اتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية - جنيف، سويسرا.
٨. منظمة الارصاد العالمية - جنيف، سويسرا.
٩. الوكالة الدولية للطاقة الذرية - فينا، النمسا.
١٠. منظمة الأم المتحدة للمساعدات الفنية - نيويورك.
١١. منظمة الأم م المتحدة لرعاية الطفولة)اليونيسيف(- نيويورك.
١٢. البنك الدولي للإنشاء والتعمير - واشنطن.
١٣. صندوق النقد الدولي - واشنطن.
١٤. مؤسسة التمويل الدولية - واشنطن.
١٥. المنظمة الاستشارية البحرية بين الحكومات.
١٦. المنظمة الدولية للتجارة - جنيف، سويسرا.

وتقوم كل من هذه الوكالات)المنظمات(بتقديم أوجه المعونة الفنية فيما يخصها، وقد تتعاون منظمتان أو أكثر في تقديم العون الفني وفي تنظيم المشروعات الإقليمية. ويتم تنظيم وتنسيق العون الفني المقدم من الام المتحدة إلى الدول النامية عن طريق برامج مختلفة هي:

١_لبرنامج الموسع Expanded Program of Technical Assistance uli

(EPTA)

ويعد من أهم البرامج، وقد جرى تغيير اسمه فأصبح يعرف برنامج الأمم المتحده للتنمية United Nations Development Program (UNDP)

٢- البرنامج العادي Regular Program

٣- صندوق الطوارىء Contingency Fund

٣- صندوق الطوارئ Regional Projects

٤- المشروعات الإقليمية Special Fund Projects

٥- مشروعات الصندوق الخاص

والواقع أن المعونة الفنية تعد صورة من صور المساعدة . . يقدمها من يمتلك القدرة على تقديمها إلى من يفتقر إليها فيطلبها. وهى ليست مساعدة مالية كما أنها ليست مساعدة عسكرية . . . وإنما هي فنية، أي مجموعة خبرات في مختلف حقول نشاط الإنسان والمعونة الفنية تعنى انتقال حصيلة السنوات الطوال من الخبرة والدراية والمعرفة من دول متقدمة إلى أخرى نامية. وهناك وسائل متعد دة أهمها على الإطلاق: الخبراء أو المستشارون المتخصصون الذين قطعوا شوطا بعيدا في حقل تخصصهم، فتحصلوا على درجات علمية رفيعة ثم أمضوا السنوات الطوال في تحصيل الخبرة العملية. مثل هؤلاء الأشخاص . . عندما تطليهم دولة ما لإبداء الرأي في مشكلة من المشكلات أو لأداء عمل يحتاج إلى تخصص ذي فائدة ودراية؛ إنما يذهبون معترف بها حصيلة وذخيرة من الخبرة الطويلة، فيدرسون على ضوء هذه الخبرة مايعرض عليهم من مشكلات ويقدمون لها أنسب الحلول. إلى تلك الدولة حاملين معهم ولكن كان الخبراء يعدون من وسائل انتقال المعونة الفنية ويذهبون بأنفسهم إلى الدولة التي تحتاج إلى هذه المعونة، فهناك وسيلة أخرى تذهب فيها الدولة نفسها م مثلة فيمن ترسله من مواطنيها إلى الخبراء، كما يحدث في الزمالات والدورات الدراسية والندوات العلمية التي تنظم في الدول المتقدمة، ويقوم بالتدريس فيها نخبة من الخبراء ذوي المؤهلات العالية. وفيما عدا ذلك فيمكن عد المؤتمرات الاقتصادية التي تعالج مشكلات التنمية، ويحضرها مثلون عن الدول المتقدمة والدول النامية وما يطرح فيها للمناقشة من تقارير وأبحاث صورة أخرى من صور انتقال المعونة الفنية. كما قد يعد ما تقدمه الدول المتقدمة من آلات دقيقة ل لمعامل والمختبرات صورة من صور المعونة الفنية أيضا ، وتعتمد معظم الدول النامية على مصدرين مهمين من مصادر المعونة الفنية وذلك لجلب الخبراء وتنظيم الدورات والزمالات الدراسية . . . وبرامج المعونة

الفنية كافة وأول هذين المصدرين هيئة الأم م المتحدة ووكالاتها المتخصصة، أما المصدر الثاني فهو الدول الصديقة المتقدمة عن طريق المساعدات الثنائية. لقد ساعد قيام برامج المعونة الفنية سواء ماكان منها ثنائيا، أو ما تقوم به الأم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على الاهتمام بالدراسات المقارنة، فقد استلزم الأمر قيام أجهزة إدارية متخصصة لتحقيق هذه المعونات الفنية، كما استلزم أيضا إيفاد العديد من الخبراء والفني ين. كل ذلك أسهم في وجوب البحث عن أدوات إدارية.